جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٨)

آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية

فبراير
١٩٨٨

مقدمـــــه

ان أهمية الاستثمار وما يلعبه من دور حاسم فى خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعيـــه دفعا للبرامج التى تتضمنها كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطنى ، تفرض على المخـــطط أن يقف ليقيم عملية الاستثمار بشكل عام . والشق الخاص الوطنى والعربى والأجنبى منها على وجـــه التحديد بطريقة تحدد معالم الطريق مسارا لترشيد مصادرها وحجمها والقطاعات المفـــروض أن تتوجه اليها والمناخ العام الذى تعايشه والمشاكل الحاكمه والمؤسسات القائمة والتشريعـــات المسئولة والآفاق المستقبلية المرتقبة التى تهيئ لها فى الخطط التالية آداء أفضل وعائـــدا على الاقتصاد الوطنى والمستثمر الوطنى أو العربى أو الأجنبى ما يحفزه على الاستمرار والتواصـــل مع ما تتجه اليه الدولة من تشجيع ودفع هذه التوجهات بما يمكن ويعطى للاستثمارات فى شقهـــا الخاص مشاركة حقيقية واسهام فعال للمستهدف فى خطط المستقبل .

ويهدف هذا البحث على وجه العموم الى القاء الضوء على أهمية الاستثمارات الأجنبيـــه بشكل عام والعربية منها بشكل خاص فيما يتعلق بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة (٨٢/ ١٩٨٣ ــ ٨٦/١٩٨٧) وتحديد آفاق وتقييم تلك الاستثمارات واسهاماتها فى دفع خطط التنمية فى قطاعات الاقتصاد المصرى وفتح مجالات ومشروعات جديدة ذات أولوية حاكمة للاقتصاد الوطـــنى بغرض امكانية احداث عملية ترشيد حقيقية فى كافة المستويات الاجمالية والقطاعية والاقليميـــة والمحلية والدولية وفى كل الأبعاد التنظيمية والادارية والتخطيطية والتشريعية والنقدية فى الخطه المقبلة (١٩٨٧ ــ ١٩٩٢) وما بعدها .

ومن هنا تأتى أهمية الدراسة فيما اتجهت اليه من هدف وفيما حدد نطاقا زمنيـــا لها يتواكب مع مواصلة سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وتم تقسيم البحث الى فصلين تضمن كل منها ست مباحث ليكون مجمل البحث ثنى عشـــر مبحثا كونت هيكل البحث فى بعدية النظرى والتحليلى فى سياق من الوصف والتشخيص والتحليـــل والتى كونت المحتوى الفعلى لعملية توثيقية . حاول البحث أن يسعى نحوها فيما تضمنه وكذلـــك

فيما أتيح من احصاءات ومعلومات حتى فبراير ١٩٨٧ وما ضمته ملاحق البحث الأثنى والعشرين بالاضافه الى ماورد فى متن البحث من جداول احصائيه حاول البحث تحليلها والتعليق عليها .

والبحث لم تتهيأ له هذه الصورة الا بما أتيح له من فرص الحصول على مصادر ومراجع للبيانات والمعلومات - والتى كانت خير عون صادق ، تدعو الأمانه الى أن نخص بكل العرفان فى هذا المقام ما أتاحه بكرم فياض السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والسيد الأستاذ الدكتور رئيس قطاع البحوث والمعلومات بالهيئة وكذلك السيد الأستاذ مدير ادارة المعلومات والبيانات الاحصائية وكافة الأخوة الذين أسهموا بجهدهم ووقتهم من الهيئة .

وقد قام باعداد هذه الدراسة الدكتور / مصطفى أحمد مصطفى الخبير بمركز العلاقات الاقتصاديه الدوليه وتعاون معه فى توفير الكثير من بيانات البحث السيد / مجدى محمد خليفه والسيد / حامد ابراهيم السيد الباحثين بمعهد التخطيط القومى .

ونأمل أن تساهم هذه الدراسه مع غيرها من دراسات المعهد ودراسات مركز العلاقات الاقتصاديه الدوليه فى العمل على المساهمة فى مشكلات التعاون الاقتصادى والعلاقات الدولية ومشاكل الاستثمار على المستوى القومى - وصولا الى تحقيق هدف تهيئة أفضل مناخ أمام آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية .

محتويات البحث

الفصل الأول
الاطار البحثى والفكرى والعلمى

١٠١٠ أهمية دراسة مشكلة البحث .

١٠٢٠ الدراسات الخاصة بموضوع البحث .

١٠٣٠ منهجية ومصادر بيانات ومعلومات البحث .

١٠٤٠ تطوير موضوع واستمرارية دراسة المشكلة .

١٠٥٠ قضية الاستثمارات المحلية والخارجية والتوجه العالمى المعاصر .

١٠٦٠ الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات استثمارها فى بلدان الوطن العربى .

الفصل الثانى
واقع الاقتصاد المصرى وآفاق الاستثمارات العربية فى خطط التنمية المصرية

١٠٢٠ الاستثمارات العربية ... من أين ؟ ... والى أين ؟

١٠٢٠ ادارة الاستثمار فى الاقتصاد المصرى وانعكاسه على الاستثمارات العربية .

١٠٣٠ مكونات المناخ الاستثمارى العام فى مصر وتأثيره على جذب الاستثمارات العربية .

١٠٤٠ مشكلة سعر الصرف فى مصر وانعكاسها على الاستثمارات العربية .

١٠٥٠ تحويلات ومدخرات العاملين المصريين بالخارج وتشجيع الاستثمارات العربية .

١٠٦٠ آفاق الاستثمارات العربية فى مصر وارتباطها بخطة التنمية القادمة ٨٧ ـ ١٩٩٢ .

الفصل الأول

الاطار البحثى والفكرى والعلمى

١٠١ • أهمية دراسة مشكلة البحث •

١٠٢ • الدراسات الخاصة بموضوع البحث •

١٠٣ • منهجية ومصادر بيانات ومعلومات البحث •

١٠٤ • تطوير موضوع واستمرارية دراسة المشكلة •

١٠٥ • قضية الاستثمارات المحلية والخارجية والتوجه العالمى المعاصر •

١٠٦ • الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات استثمارها فى بلدان الوطن العربى •

١٠١ ٠ أهمية دراسة مشكلة البحث

نظرا للدور الهام الذى يمكن أن تلعبه الاستثمارات العربية والأجنبية فى خطط التنمية المصرية ومساهماتها فى دفع خطط التنمية فى قطاعات هامة للاقتصاد المصرى ٠ الا أن وقفه تأمل وتقييم لتلك الاستثمارات ، خاصة العربية منها ، أصبحت هامة ومفيدة بغرض الوقوف على مصادرها وحجمها والقطاعات التى تتجه اليها ومعوقاتها وادارتها فى الاقتصاد المصرى والمناخ الاستثمارى العام والمشاكل الحاكمة فيهما ، وآفاق المستقبل لتلك الاستثمارات وانعكاس ذلك كله على الأداء الاقتصادى كما تورده خطط التنمية المصرية (الحالية ، التالية ١٩٨٧/٨٦ ــ ١٩٩٢/٩١) خاصة فيما يشمل نشاط قطاع الاستثمار الخاص بشكل عام والاستثمارات العربية بشكل خاص وامكانية تشجيعها فى قطاعات يكون لها التأثير المتبادل للافادة والاستفادة حتى تؤدى وقفة محاولة التقييم الى ترشيد مرغوب تنعكس آثاره وتمتد الى تلك التأثير المتبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد المصرى خاصة فى خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية المقبلة وآفاق تلك الاستثمارات فى ذلك ٠

وقد أصبح واضحا أن مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية احتلت فى السنوات الاخيرة مركزا متميزا بين تلك المشكلات الدولية التى يهتم بها رؤساء الدول والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة حيث أعيت الوسائل الاقتصاديين وحدهم امكانية التأثير فى صنع القرار الذى يرشد الأداء الاقتصادى مواجهة مع تلك المشاكل التى تؤثر على دفع عجلة التنمية فى تلك البلدان ولو من خلال خططها التى تستهدف دفع تلك التنمية المفترض فيها تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة ، تجدر الاشارة الى التجربة المصرية لعملية التنمية وتخطيطها التى بدأت منذ عام ١٩٥٧ ببرنامج للسنوات الخمس للصناعة ثم بانتهاج التخطيط واعداد أول خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

فى ١٩٦٠ — ١٩٦٤ وما أعقب ذلك فى الفترة فى عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٢ وماتعرضت له البلاد من ظروف عدوان وحرب واستنزاف ، وقد تطلب تنفيذ المرحلة الأولى معدل استثمار سنوى قدر بنحو ٢٠٪ فى الدخل القومى حيث أعتبر أن ذلك المعدل من النسب المرتفعة مقارنا بما تجرى عليه الدول النامية بهذا الشأن ، الأمر الذى استدعى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية بلغت نسبتها ما يقرب من ٢٧٪ من جملة استثمارات الخطة الأولى أما بالنسبة للمرحلة الصعبة الثانية فقد تحدد هدف خفض نسبة الاعتماد على التمويل الخارجى ليصبح مقدرا بحوالى ١٥٪ (بالرغم أنه عند التنفيذ ارتفعت هذه النسبة الى ماوصل — استهدف — ٢٠٪ كما كان فى الخطة الأولى) وبعد عام ١٩٧٣ وتحقيق النصر فى أكتوبر المجيد وما استلزمته ضرورات المعركة العسكرية وبالرغم من اثقال وازمان المشاكل المتراكمة على كاهل الاقتصاد القومى المصرى المترتبة على :

زيادة السكان — انخفاض متوسط دخل الفرد المصرى — انخفاض مستوى المعيشة التوجه الى انتاج السلع الاستهلاكية — ضعف معدل نمو الصناعات الانتاجية الثقيلة — زيادة الاعتمادات المخصصة للخدمات العامة — نقص الاعتمادات المخصصة للاستثمار الانتاجى للتنمية — ثقل وضرورة مخصصات الانفاق العسكرى — عدم نمو الصادرات السلعية — زيادة الواردات — تفاقم مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات تقلبات الاسعار العالمية — تزايد عجز الموازنة العامة للدولة عاما بعد آخر تزايد المديونية العامة للدولة — حدة المشاكل التى تتعلق بأسعار الصرف ... الخ .

أدى ذلك كله وبالضرورة الى اللجوء الى المصادر الخارجية لسد العجز فى الشق الأجنبى (المكون الأجنبى) للاستثمارات كتمويل خارجى ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن التعاون الثنائى فى الستينيات حتى بداية السبعينات

كان مع الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتى بالاضافة الى عدد محدود من دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وقد أسفرت نتائج التعاون مع هذه الدول خلال فترة الستينات عن تنفيذ عدد من المشروعات التى تمت من خلال تيسيرات القروض والتسهيلات الائتمانية من هذه المشروعات :

السد العالى ـ محطات توليد الكهرباء ـ مصانع صناعة الغزل والنسيج مجمعات الحديد والصلب ـ خطوط انتاج الأسمنت ـ مصانع الصناعات الكيماوية .

وبالرغم مما أعقب تلك الفترة من ظروف سياسية مع تلك الدول وتوقف شبه كامل لمساعدات الدول العربية والظروف التى أحاطت بغرض انفتاح اقتصادى يستهدف تدبير التعامل مع مصادر التمويل الأجنبى التى لزمت مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اما عن طريق الاستثمار المشترك أو الاضطرار الى الاقتراض الخارجى أو قبول التسهيلات الائتمانية والمنح والمعونات الأجنبية التى تتيحها الحكومات الأجنبية عبر قنوات التعاون الثنائى أو تهيئ ظروفها المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية .

وتشير بعض الاحصائيات الى أن اجمالى المعونات الخارجية من قروض ومنح بدأ من عام ١٩٧٤ حتى منتصف عام ١٩٨٥ على المستوى الثنائى بلغت فى بعض التقديرات حوالى ١٢ مليار جنيه مصرى وهى تمثل ٧٢٪ من اجمالى القروض التى حصلت عليها مصر من مختلف مصادر التمويل وقد وجهت تلك المعونات فى كثير من المشروعات ، منها على سبيل المثال مشروعات اعادة تأهيل مصانع النسيج ـ مشروعات اعادة تاهيل المحطات الكهربائية ـ انشاء محطات كهربائية جديدة مشروعات اعادة تأهيل مصانع الحديد والصلب ـ مشروعات انتاج الأسمدة ـ توسعات مطار القاهرة الدولى ـ مشروع اعادة تأهيل شبكة التليفونات ـ مشروعات مياة الشرب مشروعات الصرف الصحى ـ مشروع مترو الانفاق .

واذا أضفنا الى ذلك ما تمثله تلك المعونات الثنائية كجزء ينصب على السلع الغذائية الضرورية مثل (القمح ، الدقيق ، الدواجن ، اللحوم ..... الخ) لعدم كفاية الانتاج المحلى منها والتى عادة ترد على هيئة منح وليس قروض .

أما فيما يختص بالقروض فتجدر الاشارة الى أن سياسة الاقتراض الخارجى يمكن لها استهداف الأمور التالية :

(١) التركيز على تمويل تلك المشروعات التى تسهم فى زيادة فعلية للدخل القومى وتحسين وضع ميزان المدفوعات ويقصد بتلك المشروعات أن تكون انتاجية .

(٢) تخصيص أجزاء من بعض القروض لاستيراد المستلزمات السلعية كالخامات والماكينات الصغيرة وقطع الغيار ... الخ ، لتحسين أوضاع مشكلة الموازنة النقدية ودفع بعض المشروعات القائمة ذات الطاقات العاطلة .

(٣) التحسين فى شروط القروض المتاحة .

(٤) محاولات تحويل جزء من القروض الى منح .

(٥) محاولات تقليل وخفض أسعار الفائدة .

(٦) محاولات اعادة الجدولة .

(٧) محاولات زيادة فترات السماح .

(٨) تقييد استخدام القروض والمنح فى الخدمات الاستشارية أو الدراسات أو التدريب الا فى حالات الاستحالة محليا .

مما ذكر يتضح أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مستوى التعاون الثنائى الا أن ذلك لا يعنى فرض الشروط أو المشروعات التى قد لا تتفق والصالح العام للبلاد ، ولا يستطيع أحد انكار ما لأثر العلاقات السياسية الطيبة من انعكاس على دعم أسس متينة للتعاون الثنائى بين الدول كما أن ذلك يدعم التعاون

متعدد الأطراف فيما تمثله الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية .

والجدول التالى يوضح القروض والمنح التى تم الحصول عليها فى اطـــار التعاون الثنائى مع الدول المختلفة خلال الفترة ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ (بالمليون جنيه) .

الدولـــة	قروض	منح	اجمالى	النسبة % من اجمالى القروض والمنح لجميع الدول
الولايات المتحدة الامريكية	٣٤٥٦ر٤	٣٨٦٤ر٤	٧٣٢٠ر٨	٦١ر٥
كندا	١٨٤ر٤	٣٥ر٩	٢٢٠ر٣	١ر٩
ألمانيا الاتحادية	٨٣٥ر٥	٣ر٢	٨٣٨ر٧	٧ر١
فرنسا	٨٣٨ر٥	٦ر	٨٣٩ر١	٧ر١
المملكة المتحدة البريطانية	١١٢ر٨	٨٦ر٢	١٩٩ر٠	١ر٧
ايطاليا	١٢٩ر٥	١٧ر٩	١٤٧ر٤	١ر٢
بلجيكا	٨	٧ر	٨ر٧	١ر٠
هولندا	٤٥ر٥	٢٦ر٨	٧٢ر٣	٦ر
النمسا	٩٣ر٧	٤ر٣	٩٨ر٠	٨ر
سويسرا	٣٨ر٣	—	٣٨ر٣	٣ر
السويد	—	٤ر	٤ر	—
النرويج	٦٤	٥ر	٦٤ر٥	٥ر
الدانمارك	٣٨ر٥	—	٣٨ر٥	٣ر
فنلندا	١٦ر٩	١٧ر٥	٣٤ر٤	٣ر
اليابان	٨٨٨ر٩	٨٩ر٣	٩٧٨ر٢	٨ر٢
أستراليا	—	٧ر٢	٧ر٢	١ر
المجر	١٣ر٦	—	١٣ر٦	١ر

(تابع الجدول)

تشيكوسلوفاكيا	٤٧	—	٤٧	٠ر٤
بولندا	١ر١٤	—	١ر١٤	١ر
رومانيا	٢٤٣	—	٢٤٣	٢
ألمانيا الديمقراطية	٧٠		٧٠	٠ر٦
ايران	٢٢٤	—	٢٢٤	١ر٩
قطر	١٥٤	—	١٥٤	١ر٣
أبو ظبى	١٤٠	—	١٤٠	١ر٢
الصين	١ر٨٦	—	١ر٨٦	٠ر٧
الاجمالى	٧٧٤٢ر٧	٤١٥٤ر٩	١١٨٩٧ر٦	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولى .

وكان للدولة أن تصنع سياسة مكملة لتمويل خططها ومشروعات التنمية الاقتصادية الاجتماعية متمثلة فى تنشيط دور القطاع الخاص وزيادة استثماراته فى المجالات الانتاجية تنسيقا مع ما يضطلع به القطاع العام حيث القدرة التى يتمتع بها القطاع الخاص على سرعة التواؤم والاستجابة لآليات العرض والطلب والتكيف مع ظروف الأسواق وتحقيق الربح وما للقطاع العام من خبرة وقدرة على القيام بمهامه بالشكل الذى يضمن مرونة لنجاح القطاع الخاص فى تنفيذ نصيبه من جملة الاستثمارات التى خصصت لها خطة التنمية الخمسية ٨٢/٨٧ ما يقرب من ٢٤٪ من مجموع الاستثمارات الكلية فى تلك الخطة .

وتأسيسا على ماتقدم فان اتبـــاع هذا الأسلوب فى تشجيع الاستثمار الخاص (وطنى ، عربى ، أجنبى) استهدف تحقيق بعض الأهداف الآتية : —

(١) المساهمة فى تحقيق معدلات عالية لنمو الانتاج والدخل بما يحقق رفـــع مستوى المعيشة للافراد ، وما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة تقصـــر امكانيات القطاع العام وحده عن القيام بها .

(٢) التخفيف عن الموازنة العامة للدولة والعمل على خفض العجز فيها تدريجيـــا (ما امكن ذلك) وعدم اللجوء الى التوسع النقدى غير الآمن بهدف الحـــد من التضخم .

(٣) تزايد قدرة القطاع الخاص على التمويل وبخاصة مع وجود أعداد كبيرة مـــن المشتغلين المصريين بالدول العربية مما يؤدى الى حسن الاستفادة مـــن التمويـــل المتاح سواء بالعملة المحلية أو بالنقد الأجنبى .

(٤) ارتفاع كفاءة القطاع الخاص فى أنشطة بعينها يستتبع الاستمرار فى دفـــع هذا القطاع الى الاهتمام بها .

(٥) امكان مساهمة القطاع الخاص فى توفير فرص عمالة منتجه بما يقلل من الـــتزام الحكومة بخلق فرص عمالة وتشغيل الخريجين بأعداد متزايدة .

(٦) تشجيع روح المبادرة لدى القطاع الخاص فى زيادة المجالات التى تستلـــزم تكنولوجيا متقدمة .

(٧) تعظيم الاستفادة من الكفاءات والخبرات الادارية والتنظيمية والتسويقيـــة الموجودة لدى القطاع الخاص .

(٨) تشجيع القطاع الخاص المحلى الذى يستطيع استقطاب الاستثمارات الأجنبيـــة الخاصة واجتذابها للعمل فى مشروعات مشتركة فى مصر وفى هذا اقتضـــى

ذلك التنشيط لتلك الدور الموكل للقطاع الخاص فى مصر وما سيتاح له من فرص المساهمة فى الخطة المقبلة ١٩٩٢/٨٧ من نسبة ٥٠٪ من الاستثمارات بما يقدر بحوالى ٢٠ مليار جنيه بمعدل ٤ مليار جنيه فى كل عام للخطة وبما يساوى حقن جسد الاقتصاد القومى يوميا بحوالى ١١ مليون جنيه ، ان ذلك بالضرورة استتبع اهتماما متواصلا لأجهزة الدولة ومؤسساتها المعنية فى تطوير الاطار التشريعى للقوانين التى أستنت فى هذا الصدد وما أقرته من حوافز ومزايا وسيأتى حديثنا عنها فى مواقع كثيرة من البحث تفصيلا وتحليلا .

واذا كان حديثنا الآن عن ما استهدفته خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية ٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦ فانها قصدت تحقيق عددا من الأهداف لعمل أهمها مايلى :

- ارتفاع الانتاج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج وبأسعار عام ٨٢/٨١ من ٣٤ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ الى ٢ر٥٠ مليار جنيه عام ٨٧/٨٦ أى بمعدل نمو اجمالى قدره ٦ر٤٧ خلال سنوات الخطة .
- ارتفاع قيمة الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج وبأسعار عام ١٩٨٢/٨١ ــ من حوالى ٦ر١٩ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ الى نمو ٩ر٢٨ مليار جنيه عام ٨٧/٨٦ بمعدل نمو اجمالى ٥ر٤٧٪ .
- تصحيح هيكل توليد الناتج المحلى الاجمالى وزيادة الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الانتاج السلعى فيه من ٥ر٥٣٪ عام ٨٢/٨١ الى ٨ر٥٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .
- معالجة أوجه الخلل فى هيكل العمالة والعمل على ازدياد النصيب النسبى لمجموعة القطاعات السلعية .
- زيادة انتاجيه العامل على المستوى القومى .
- خفض العجز فى ميزان العمليات الجارية من نحو ٢٦٠٠ مليون جنيه عام ٨٢/٨١ الى ١١٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

وتحقيقا للأهداف السابقة قدر حجم الاستثمار الثابت الاجمالى خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ بنحو ٣٤٫٨ مليار جنيه لكل من القطاعين العام والخاص مقابل ١٨٫٢ مليار جنيه فى السنوات الخمس السابقة ١٩٧٧ ـ ٨٢/٨١ بزيادة قدرها ١٦٫٦ مليار جنيه وبنسبة زيادة ٩١٫٢٪ وباضافة الانفاق الاستثمارى خلال سنوات الخطة ويناهز ٧٠٠ مليون جنيه فان اجمالى الاستخدامات الاستثمارية تقدر بحوالى ٣٥٫٥ مليار جنيه يخص القطاع العام ٢٧٫٢ مليار جنيه بنسبة ٧٦٫٧٪ من الاجمالى والباقى وقدره ٨٫٣ مليار جنيه يخص القطاع الخاص .

وتمثل استثمارات القطاع الخاص نحو ٢٤٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية للخطة وتعتبر هذه النسبة كبيرة اذا قيست بفترة السنوات الخمس السابقة ٧٧ـ ١٩٨١ /١٩٨٢ حيث لم تكن تجاوز استثمارات القطاع الخاص ٢٠٪ من الاجمالى .

وتشير الأرقام الى أن مخصصات القطاعات كانت كالتالى : ـ

الزراعة والرى والصرف والصناعة والتعدين ٢٫٨ مليار جنيه بنسبة ٣٣٫٨٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية .

قطاع الاسكان ٤٫٤ مليار جنيه تمثل نحو ٥٣٪ من استثمارات القطاع الخاص بالخطة والتى تقدر بنحو ٨٫٣ مليار جنيه .

واذا عدنا الى الاطار التشريعى للاستثمار الخاص فاننا سنجد أن قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :

ـ أنه يشجع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية فى مجالات الصناعة والتصنيع الزراعى والتعدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الأراضى والاسكان والامتداد العمرانى وشركات الاستثمار والمقاولات والاستشارات الفنية .

ـ أنه يكفل تحويل الأرباح واسترداد رأس المال .

ـ أنه يعطى فترة اعفاء ضريبى بين ٥ ـ ١٥ عاما .